بيان التزام أوسلو
"مسألة حياة أو موت بِيَد القرار السياسي"

تمهيد

نجتمع نحن البرلمانيون من جميع أنحاء العالم في أوسلو بالنرويج في الفترة من 10 إلى 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 تمهيداً للمشاركة في مؤتمر البرلمانيين الدولي الثامن المعني بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الوقت الذي يُحيي فيه المجتمع العالمي الذكرى السنوية الثلاثين لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 وبرنامج عمله ذي الأهمية التاريخية.

بعد مرور ثلاثين عاماً على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نحتفل بالتقدم الذي أحرز على صعيد سنّ قوانين وسياسات وبرامج جديدة واستئناف الحِراك الذي أتاح لعدد أكبر من النساء الحصول على وسائل منع الحمل، وساهم في تقليل وفيات النساء أثناء الولادة، وزيادة عدد الفتيات اللواتي تتاح أمامهن إمكانية الحصول على التعليم، والحد من حالات زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) على الصعيد العالمي. لقد ساهمت النجاحات التي حققناها في وضع كرامة الفرد وحقوق الإنسان في صلب التنمية.

إنّ هذه الإنجازات تُحتِّم علينا كبرلمانيين أن نعملَ من أجل التصدّي لحالات الاستقطاب والنزاعات المتزايدة والبيئات التي تتفاقم هشاشتها على نحو يهدد بإضاعة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس نحو تحقيق رؤية القاهرة. ويجب ألا يُسمح أبداً بعكس مسار التقدم المحرز في تنفيذ الوعد المقطوع بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

يُمهّد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الطريقَ لإرساء رؤية للحاضر والمستقبل حيث يعتبر ضمان الحقوق والخيارات للجميع عنصراً حاسماً لتحقيق التنمية المستدامة.

تشكل الأزمات والحروب والكوارث الطبيعية وسائر أشكال النزاعات بيئةً صعبة مثالية تتفاقم فيها التحديات والمشقات التي يواجهها ملايين السكان في جميع أنحاء العالم. وتؤثر هذه الأزمات تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات والمراهقات بأطيافهنّ المتنوعة وكذلك على سائر الفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة أو مهمّشة. وتتدهور الخدمات الأساسية بسبب المستويات القياسية للنزوح، وتفاقم أوجه انعدام المساواة، وتتزايد الاحتياجات الإنسانية.

والآن أكثر من أي وقتٍ مضى، لا زال برنامجُ عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يُعد بمثابة منارة أمل، وتنفيذه بالكامل يتطلّب التزاماً متجدداً وتعزيزَ الإرادة السياسية من أجل ضمان حصول جميع المحتاجين على المساعدة الإنسانية والحماية.

إنّ تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتجاوز مجرّد تقديم الإغاثة العاجلة ويتطلب معالجة العوامل المحرّكة للأزمات الإنسانية، بما فيها الظلم الراسخ، وانعدام المساواة المستمر، وحالات الطوارئ المناخية، وعدم الاستقرار المزمن.

نحن متمسّكون بالتزامنا بتسريع وتيرة العمل من أجل النساء والفتيات والمراهقات بأطيافهنّ المتنوعة وكذلك سائر الفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة أو مهمّشة والذين تشتدّ معاناتهم أثناء النزاعات والأزمات. وندعو جميع الدول المنخرطة في الحروب وسائر أشكال النزاعات في شتّى أنحاء العالم إلى السعي بشكل حثيث من أجل إيجاد حلول سلمية دبلوماسية.

لا يمكننا كبرلمانيين أن نقبلَ باستمرار سير الأمور كالمعتاد. ويجب علينا أن نعمل لحشد أصحاب المصلحة الجدد وتوسيع نطاق التحالفات من أجل الوفاء بالوعد المقطوع بالقاهرة. يبدو إيجاد عالم يكفل مزيداً من الكرامة للجميع قيد المنال. ويجب علينا ضمان أن تظلّ حقوق الناس وخياراتهم بمثابة عنصر أساسي لتحقيق مستقبل مستدام في عالم متنوع ديمغرافياً.

إعلان

1. نُذكِّر ونشيد بالإسهامات الإيجابية التي قدمها البرلمانيون في سبيل تحقيق أهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من بينها العمل الذي اضطلعت به الدورات السابقة لمؤتمر البرلمانيين الدولي.

2. ندعو إلى التنفيذ الكامل للوعد المقطوع بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوضع كرامة الفرد وحقوق الإنسان في صلب التنمية المستدامة. وهذا أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المُنصفة للجميع.
3. نشدد على الحاجة إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها التربية الجنسية الشاملة وإتاحة حصول الجميع على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مدى الحياة. وهذا أمرٌ حاسم لضمان إنهاء الحاجة غير المُلبَّاة لخدمات تنظيم الأسرة، وإنهاء وفيات الأمهات التي يمكن تفاديها بما في ذلك إتاحة خدمات الإجهاض الآمن، وإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة.
4. ندرك أنّ النساء والفتيات والمراهقات بأطيافهنّ المتنوعة يواجهنَ أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز، ولا سيّما أولئك المتضرّرات من الأزمات والحروب وسائر أشكال النزاعات وكذلك ذوات الإعاقة وسائر الفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة أو مهمّشة. وتؤثر المعايير والقوانين والسياسات التمييزية والممارسات الضارّة تأثيراً غير متناسب على قدرة الشابات والفتيات المراهقات على تحقيق أحلامهنّ وكامل إمكاناتهنّ؛
5. نعرب عن بالغ قلقنا من رد الفعل العالمي المناهض لجدول أعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الذي لوحِظ في بلدان متعددة حول العالم، بما في ذلك عدم قدرة النساء والفتيات على اتخاذ القرار، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعميق أوجه انعدام المساواة الاجتماعية وتقويض حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين والجهود الجماعية الرامية إلى بناء مجتمعات أكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود. ولذلك، فإننا ندعو إلى العمل على احترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما فيها الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، إضافةً إلى حماية هذه الحقوق وإعمالها.
6. نلاحظ بقلق بالغ التهديدَ الوجودي الذي تفرضه الأزمات المتعددة المتزامنة، بما فيها أزمة المناخ، والتي تؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات والمراهقات بأطيافهنّ المتنوعة وعلى سائر الفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة ومهمّشة.

نحن البرلمانيون، وبما يتّسق مع حقوق الإنسان ومبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عازمون على أداء دورنا على النحو التالي:

حقوق الإنسان للجميع: احترامها وحمايتها وإعمالها

7. نلتزم بما يلي:
   a. نلتزم بضمان احترام حقوق جميع الأفراد وحمايتها وإعمالها على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والصكوك الإقليمية والقوانين الوطنية، بدون تمييز من أي نوع، وذلك بُغْيَة التوسيع الكامل لمبادئ المساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والشمول لكي تشمل جميع الأجيال.
   b. دعم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع السياقات والدفاع عن حقوق الإنسان لجميع الأفراد من خلال المبادئ المشتركة للعدالة والمساواة والكرامة. وتتسبّب النزاعات المستمرة بمعاناة هائلة، خاصة بالنسبة إلى النساء والأطفال والفئات السكانية الضعيفة. وتتعمّق هذه الأزمة العالمية بسبب الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية ونظراً لتدمير مرافق الرعاية الصحية والبنية التحتية المدنية، ويجب علينا أن نتصرّف بشكل عاجل؛
   c. العمل مع النساء والفتيات والمراهقات بأطيافهنّ المتنوعة من أجل صَون حقهنّ في الاستقلالية الجسدية والإنجابية. وكذلك العمل في سياقات النزاع والسياقات الإنسانية لإتاحة إمكانية حصول الجميع على تثقيف ومعلومات وخدمات ذات جودة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتمكين النساء والشباب من أداء دورهم في السعي لتحقيق السلام والأمن والعدالة والمساءلة؛
   d. تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وصياغة السياسات اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام بمشاركة كاملة مِن الشعوب الأصلية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

السياسة والاتجاهات الكاسحة

8. نلتزم بما يلي:

a. اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة التفاوتات وأوجه عدم الإنصاف المفضية إلى انقسام المجتمع. تؤدي هذه التفاوتات إلى إنشاء وتعزيز الحواجز النُظُمية والهيكلية وتساهم باستمرار في تهميش النساء والفتيات والمراهقات وسائر الفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة ومهمّشة في جميع مناحي الحياة تقريباً، بدءاً من الصحة والتعليم ووصولاً إلى أسواق العمل والمشاركة السياسية؛

b. العمل مع الحكومات لتصميم تشريعات وسياسات وبرامج قائمة على حقوق الإنسان، تكون معزّزة لحقوق الإنسان وتحميها. وينبغي أن تكون هذه المبادرات بمثابة حافز لتشكيل مستقبل منصف ومستدام وشامل للجميع؛

c. دعوة حكوماتنا لاستخدام البيانات السكانية والمعلومات الاستخباراتية، بما فيها البيانات المصنّفة، من أجل تحليل التغييرات الديموغرافية وتوقعها والتكيف معها، وإلى تصميم حلول قائمة على الأدلة تكون مُعدّة خصيصاً لملاءمة السياقات الفُطْرية بُغْيَة تعزيز القدرة على الصمود الديمغرافي؛ وكذلك دعم الاستثمار في القدرات المؤسسية اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية والسكانية المستندة إلى الأدلة إضافةً إلى تطوير حلول قائمة على الأدلة؛

d. الاستثمار في التحليل الاستشرافي والحوارات بين الأجيال مع الشباب من أجل دعم السياسات العامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية، من دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة؛

e. ضمان الاستعانة بأنظمة الحماية الاجتماعية التي توفر خدمات تمكّن جميع الأشخاص، وتعمل على احترام تنوعهم وصون كرامتهم ودعمهم في إعمال حقوق الإنسان المكفولة لهم وحقهم في الاستقلالية الجسدية والإنجابية؛

f. إيلاء الأولوية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مدى الحياة من خلال إدماج خدمات سهلة الاستخدام في التغطية الصحية الشاملة. ويتطلب ذلك تعزيز النظم الصحية، الرسمية والمجتمعية على حد سواء، من أجل إنهاء أوجه انعدام المساواة في الحصول على الرعاية الصحية ومنع الظلم الذي تواجهه النساء والفتيات والشابات بأطيافهنّ المتنوعة، بما في ذلك فقر الدورة الشهرية. ويجب أن تضمن حزم استحقاقات التغطية الصحية الشاملة توافر نهج شامل في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يُدمَج في الرعاية الصحية الأولية. وكذلك العمل بُغْيَة تسريع وتيرة الإجراءات المنفذة في إطار ضمان خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع مع إيلاء الأولوية للاستثمار المستدام في القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية، لا سيّما في مرافق الرعاية الصحية الأولية؛

g. تسريع الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التربية الجنسية الشاملة الدقيقة علمياً والملائمة للسن بما يتناسب مع السياقات الثقافية المعنية، والتي تعتبر حاسمة لضمان قدرة المراهقين والشباب على اتخاذ قرارات مستنيرة وبناء علاقات قائمة على الاحترام؛

h. بناء قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات بشكل عام على الصمود من خلال الاستثمار في التأهب لحالات الطوارئ، واتخاذ الإجراءات الاستباقية، ووضع خطط مستهدفة للحد من مخاطر الكوارث. ويشمل ذلك إيلاء الأولوية لحماية النساء والفتيات والمراهقات بأطيافهنّ المتنوعة وسائر الفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة ومهمّشة أثناء حالات الطوارئ، بما في ذلك أولئك الذين يواجهون الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. تقديم الدعم الفعال للقيادة الشبابية في تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات وتفعيل العمل الإنساني.

التكنولوجيا

9. نلتزم بما يلي:

a. الإقرار بالأهمية المتزايدة للبيئة الرقمية في حياة الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات بشكل عام وبالإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها التكنولوجيا من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛
b. الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الرقمية من أجل تعزيز الأنظمة الصحية، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية، إضافةً إلى اعتماد أنظمة قوية لمعلومات الصحة الرقمية؛
c. الاستثمار في تعزيز القدرة على جمع البيانات وإيلاء الأولوية لجمع البيانات في المجالات التي كانت النساء والفتيات يعانينَ تاريخياً من نقص التمثيل فيها؛ وهذا الأمر يساهم في سد الفجوات الحاسمة في البيانات ويعزز وضعَ سياسات قائمة على الأدلة؛
d. معالجة نقص تمثيل الشابات والفتيات في التعليم وفرص العمل ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع الإشارة إلى أنّ الكثير من النساء والفتيات يواجهنَ صعوبات ناجمة عن التحيّزات الجنسانية والمعايير الاجتماعية والتوقعات الضارّة التي تؤثر على جودة التعليم الذي يحصلنَ عليه والمواد التي يدرسنَها، وهذا بالتالي يحدّ من قدرتهنّ على المشاركة في الوظائف المستقبلية التي تحفز الابتكار والتنمية المستدامة؛
e. الاستثمار في التعليم الرقمي وبرامج الدراية الرقمية للجميع؛ وكذلك بناء شراكات مع المؤسسات التعليمية والمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص بما يكفل إتاحة فرص تعلّم ميسّرة وذات صلة ومستمرة في عالم سريع التطور رقمياً؛ ومع بزوغ نجم الثورة الصناعية الرابعة، يجب علينا الاعتراف بأنّ إتاحة الوصول إلى التكنولوجيا والبيانات والأجهزة الذكية بات حقاً أساسياً لكل شخص من أجل تحقيق مشاركة المجتمعية الكاملة؛
f. إيلاء الأولوية لسد الفجوة الرقمية ولا سيّما الفجوة بين الجنسين، مع التذكير بوجود ملايين الأشخاص الذين يفتقرون للاتصال بالإنترنت إلى حد كبير ويعانون من نقص في الوصول إلى وسائل التكنولوجيا الأساسية، معظمهم من النساء والفتيات والفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة؛
g. إبرام شراكات مع الحكومات لتعزيز مشاركة النساء في الفضاء الرقمي بشكل آمن ومُجدٍ، إلى جانب تعزيز التشريعات المتعلقة بمنع الجرائم الإلكترونية الأخرى الميسّرة بالتكنولوجيا، بما فيها التحرش السيبراني، والمطاردة السيبرانية، وخطاب الكراهية، واستقاء المعلومات الشخصية، واستخدام الصور ومقاطع الفيديو بدون إذن، على غرار مقاطع التزييف العميق؛
h. إشراك النساء والفتيات في تصميم وتطوير ونشر وسائل التكنولوجيا الرقمية من أجل معالجة أواجه انعدام المساواة بين الجنسين والاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز وصون الصحة وحقوق الإنسان؛
i. تعزيز الإصلاحات قانونية القائمة على حقوق الإنسان والنهوض بها من أجل ضمان المساءلة عن أنظمة التكنولوجيا الرقمية. ويشمل ذلك حماية ملكية البيانات والأمن السيبراني وخصوصية المستخدم؛ وكذلك ضمان ألا تؤدي وسائل التكنولوجيا الحالية والجديدة والناشئة إلى تكرار التحيزات القائمة؛
j. ضمان إيلاء الأولوية عند تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي للأخلاقيات وحقوق الإنسان ومعالجة التحيزات التي تؤدي إلى تفاقم التمييز ضد النساء والفتيات والأقليات والفئات السكانية المهمّشة. ويشمل ذلك حماية الخصوصية في مجالات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومكافحة القوانين التمييزية، وضمان الشفافية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة. وفضلاً عن ذلك، من الضروري أن تتجنّب البلدان الاختصارات التكنولوجية، مع الاعتراف بأنّ إحراز تقدم حقيقي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يتطلب إرادة سياسية وتخصيص الموارد من أجل ضمان المساواة في الحقوق والوصول؛
k. مواصلة التعاون عبر الحدود من أجل منع المخاطر والحد منها، واستغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا لصالح جميع السكان والكوكب، وتبادل أفضل الممارسات من أجل ضمان إيجاد عالم منصف وشامل للجميع لا يترك أحداً خلف الركب.

التمويل

10. نلتزم بما يلي:

a. الدعوة إلى تخصيص الموارد بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، والتي توفر إطاراً شاملاً يكفل توجيهَ الاستثمارات على المدى الطويل بما يساهم في تحقيق نمو شامل ومستدام ويهيئ بيئة تمكينية من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وتقدر الأمم المتحدة أنّ الاستثمار في تنظيم الأسرة وصحة الأمهات في البلدان النامية يحقق عائداً كبيراً على الاستثمار قدره 8.40 دولاراً أمريكياً لكل دولار يتم إنفاقه. ومن المتوقع استثمار مبلغ إضافي قدره 80 مليار دولار أمريكي بين عامَي 2022 و 2030 من أجل تجنّب 400 مليون حالة حمل غير مقصود، وإنقاذ حياة مليون امرأة، وتوليد عوائد اقتصادية كبيرة تبلغ 660 مليار دولار أمريكي؛

b. الدعوة إلى تخصيص ما لا يقل عن 10% من ميزانيات التنمية وميزانيات المساعدة الإنمائية على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك إتاحة برامج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والحصول على خدمات تنظيم الأسرة وسلع الصحة الإنجابية؛

c. الدعوة إلى زيادة ميزانيات المساعدة الإنمائية المخصّصة لمساعدة السكان، ولا سيّما أولئك المتواجدين البلدان الهشّة، وضمان تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص 0.7 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية على النحو المتفق عليه في مؤتمرات البرلمانيين الدولية السابقة بشأن تنفيذ برنامج العمل؛

d. العمل مع الحكومات لتعزيز آليات التعاون الدولي وإعادة صياغة الهيكل المالي بُغْيَة دعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو يدعّم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ويعزز التنمية الشاملة للجميع والقادرة على الصمود؛

e. تسريع وتيرة التمويل الموجّه للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التمويل الموّجه للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وخدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. دعم التمويل الابتكاري وتعبئة الموارد المحلية من خلال تطوير أنظمة ضريبية منصفة وفعالة، فضلاً عن زيادة التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية؛

f. الدعوة إلى اعتماد ميزانيات مراعية للمنظور الجنساني بما يكفل تخصيص الموارد بشكل منصف للنساء والرجال والفتيات والفتيان، وتعزيز تكافؤ الفرص وتحقيق العدل بين الجنسين والعدالة المالية؛

g. تطوير آليات التمويل التي توسّع نطاقَ الوصول إلى وسائل التكنولوجيا الجديدة وتمكّن المجتمعات المحلية من دفع عجلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد المحلي وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

العمل البرلماني للمساءلة والالتزام السياسي والشراكات الموسعة من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

11. سنواصل العمل مع برلماناتنا من أجل:

a. زيادة الالتزام السياسي لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستخدام دورنا كبرلمانيين من أجل مساءلة الحكومات عن الالتزامات المقطوعة بالقاهرة وإعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

b. التصدّي للمعايير الاجتماعية والجنسانية الضارّة التي تحد من إمكانات النساء والفتيات والمراهقات بأطيافهنّ المتنوعة وسائر الفئات السكانية التي تعيش في ظل أوضاع هشّة ومهمّشة، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركة الرجال والفتيان وحشد الجهات الفاعلة المجتمعية والمنظمات الدينية والقادة التقليديين والزعماء الدينيين؛

c. تدعيم الأنظمة الوطنية ببيانات مصنّفة وآنية بُغية تيسير التنفيذ الفعال للسياسات وضمان حصول مساءلة عامة؛
d. إنشاء آليات شاملة للجميع وشفافة بشأن مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الشباب والنساء؛
e. زيادة مشاركة المراهقين والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار متعدد القطاعات، ويدخل في عداد ذلك المنظمات الرسمية وغير الرسمية بقيادة المراهقين والشباب؛
f. مساءلة حكوماتنا عن إنشاء مؤسسات ملائمة وشفافة للحوكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، على أن تكون هذه المؤسسات مرتكزة على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.
g. دعم نهج تعدد الأطراف والعمل الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم من أجل تنسيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوسيع نطاقه وتنفيذه من خلال التعاون الدولي.

تعهُّدنا

نحن البرلمانيون من جميع المناطق المجتمعون في أوسلو نتعهّد بما يلي:

تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى وضع وتعزيز القوانين والسياسات المتعلقة باحترام الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها؛

الإقرار بأن مسألة الحياة أو الموت بيد القرار السياسي ومن ثمّ مواصلة تنفيذ الإعلانات التي تم اعتمادها في الدورات السابقة لمؤتمر البرلمانيين الدولي وضمان إعداد القوانين والسياسات والبرامج وتدعيمها من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

تسريع وتيرة العمل المشترك من أجل تأمين التمويل الكافي والقابل للاستشراف بُغْيَة إتاحة فرصة الحصول على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع. يُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية مع قيامنا بإجراء المناقشات التي تسبق عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، وسعينا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وبلورة خطة ما بعد عام 2030 من أجل مستقبل قادر على الصمود ومنصف ومستدام.